جهود مكثفة لمنع حدوث حرائق في اللاذقية

وزير الإدارة المحلية لـ«الوطن»: مبالغ مالية لمنظومة الإطفاء لصيانة الآليات لتكون جاهزة بشكل تام

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة في حكومة تسيير الأعمال حسين مخلوف وضع كل الطاقات والجهود من جميع الجهات للوقاية من الحرائق، مشدداً على رفع وتيرة المراقبة خلال الشهر الجاري والشهرين المقبلين على وجه التحديد.

وخلال اجتماع في محافظة اللاذقية لبحث خطة إدارة مكافحة الحرائق في المحافظة، أشار مخلوف إلى تشكيل لجان مشتركة وتقسيم النواحي إلى قطاعات في كل منها فرق محددة اسمياً تعمل وفق جداول مناوبات لمتابعة كل منطقة بالتعاون مع الأهالي لحماية الشجر والغابات.

وأكد مخلوف لـ«الوطن» وضع نظام تحفيز للوحدات الإدارية التي تطبق برنامج الوقاية من الحريق، قائلاً: نأمل أن تكون كل الوحدات الإدارية مطبقة لهذه المنظومة، إذ سيكون هناك نظام تحفيز لكل من ينفذ الخطة الوقائية وتطبيقها بشكل سليم لنتحاشى الحرائق.

وشدد على المتابعة اليومية ليلاً نهاراً لكل قطاع عبر جولات ميدانية للتأكد من الجهوزية والجدية في العمل وفق الخطة بهدف حماية غاباتنا من المفاجآت، مشيراً إلى أن الجميع أمام تحد كبير لمنع حدوث الحريق.

وأشار مخلوف إلى تقديم مبالغ مالية لمنظومة الإطفاء من فوج إطفاء ودفاع مدني وزراعة، لصيانة الآليات لتكون جاهزة بشكل تام، مؤكداً أن دعم المنظومة أولوية بالعمل حالياً لتتكامل الجهود ونمنع الوقوع بأي طارئ.

من جهته، أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم الجدية في العمل للوقاية من الحرائق قبل وقوعها، لافتاً إلى الجهود المبذولة لحماية الغطاء النباتي بشكل عام.

وأشار السالم إلى التعاون بين جميع الجهات في المحافظة وتشكيل لجان للحد من الحرائق، مؤكداً أن ظروف مواجهة الحرائق استثنائية والتعاون بين الجميع يمنع حدوثها.

قائد الشرطة في اللاذقية اللواء نبيل الفجري أكد أن الجميع أمام مهمة وطنية بامتياز، مشيراً إلى أولوية العمل لمنع خسارة الغطاء النباتي بتكاتف جهود الجميع.

وقال الفجري: إن مديري النواحي هم قادة في مناطقهم لتنفيذ المهمات المطلوبة وحراسة الغابات كما نحرس أطفالنا، مشدداً على عدم الاستهانة بهذه المهمة الكبيرة لحماية ثروة من ثروات بلادنا التي استهدفها الأعداء بأشخاص مأجورين من جهات خارجية قاموا بإشعال الحرائق فيها العام الماضي كجزء من الحرب على سورية.

وأكد أنه تم القبض على معظم هؤلاء وحكم عليهم وفق القانون بأعلى عقوبة.

وخلال الاجتماع تم الكشف عن دعم وزارة الإدارة المحلية لفوج الإطفاء بتقديم سيارتي إطفاء وما يلزم لصيانة آلياتها الموجودة في الفوج، إضافة لتقديم الوزارة لمديرية الدفاع المدني باللاذقية مبلغ ٢٥ مليون ليرة سورية لصيانة الآليات والتأكد من جهوزيتها خلال الفترة القريبة.

أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في اللاذقية هيثم إسماعيل أكد بدوره تعاون الحزبيين المنتشرين بكل قرية وناحية كما الوحدات الإدارية ليكونوا مؤازرين بمنع حدوث الحريق.

وأشار إلى أهمية الدور الرقابي الشعبي بكل قطاع للتعاون بين الجميع وتنفيذ الخطط الموضوعة وفق توجيهات الحكومة للحد من الحرائق.

مدير الزراعة في اللاذقية منذر خيربك أكد لـ«الوطن» اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من الحرائق ومنها حصر آليات القطاع الخاص ووضعها تحت تصرف اللجان المكانية بهدف التدخل السريع وإخماد أي حريق، مشيراً إلى تأهيل العديد من خزانات المياه لتزويد سيارات الإطفاء بالمياه في المناطق التي تشح بالمياه، واستلام ١٦ خزاناً من الهلال الأحمر بمناطق تعاني نقص المياه، مضيفاً: تم تجهيز مؤسسة المياه ١٣ منهل مياه لتزويد سيارات الإطفاء في المناطق السهلية، مشيراً إلى ترميم الخطوط الحراجية وخطوط النار على مساحة المحافظة.

قائد فوج الإطفاء الرائد مهند جعفر أكد لـ«الوطن»، جهوزية منظومة الإطفاء (فوج الإطفاء والدفاع المدني والزراعة) وتم توزيع السيارات على كل النقاط بالمحافظة وتغطية نقاط الضعف.

وأشار إلى تنسيق الجهود مع المجتمع الأهلي والمؤسسات لتفادي الحريق قبل حدوثه وكيفية الوصول إليه بالسرعة المطلوبة للحفاظ على الغطاء النباتي، لافتاً إلى وجود ٤٠ آلية بسعات وأحجام مختلفة لمواجهة أي حريق.

يشار إلى أن محافظة اللاذقية كانت قد شهدت العام الجاري ١١٤ حريقاً حراجياً و٨٥٩ حريقاً زراعياً.

بينما بلغ عدد الحرائق الحراجية للعام الفائت ١١٤ حريقاً، وعدد الحرائق الزراعية ٨٩٠ حريقاً.

مشكلة الكهرباء أدت إلى تغيير في عادات السوريين بالاستهلاك

رئيس «حماية المستهلك» لـ«الوطن»: فرق الجمعية رصدت انخفاض في شراء المواد خوفاً من تلفها

محمد منار حميجو

في وقت اعتاد فيه المواطنون شراء حاجاتهم من المواد الغذائية وتخزينها على مدى أيام في برادتهم المنزلية لتجنب تقلب الأسعار اليومية في هذه المواد، إلا أنه في الوقت الراهن لم يعد باستطاعة الكثيرين منهم سوى شراء حاجاتهم اليومية بسبب ارتفاع ساعات تقنين الكهرباء خوفاً من تلف الأغذية من الألبان والأجبان والخضار والفواكه وغيرها من المواد التي تحتاج إلى تخزين.

ارتفاع ساعات تقنين الكهرباء دفع العديد من المواطنين إلى رمي الكثير من المواد الغذائية المخزنة في برادتهم نتيجة تلفها، وقد أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز معقالي أن الجمعية لاحظت أن هناك انخفاضاً كبيراً في حركة الأسواق بسبب ارتفاع ساعات تقنين الكهرباء التي أثرت في نمط استهلاك المواطنين.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف معقالي أن الجمعية شكلت فريق عمل لرصد حركة الأسواق في ظل هذه الفترة التي ارتفعت فيها ساعات تقنين الكهرباء ومعرفة مدى تأثيرها في مسألة العرض والطلب في الأسواق؛ مبيناً أن فريق العمل لاحظ انخفاض المبيعات بشكل كبير في الأسواق وخصوصاً المواد الغذائية التي تحتاج إلى تخزين نتيجة خوف المواطنين من تلفها وبالتالي اقتصر استهلاكهم على ما يلزمهم خلال يوم فقط.

وأشار إلى أن الجميع يعاني ارتفاع ساعات تقنين الكهرباء سواء كان التاجر أو المستهلك، موضحاً أن التاجر يشكو حالياً من عدم تصريف بضاعته وهذا ما سبب بخسائر للعديد من التجار وهذا ما دفعهم إلى عدم تخزين بضائع كثيرة بسبب قلة الطلب عليها من المستهلكين، ضارباً مثلاً أن العديد من بائعي الفروج خفضوا من بضائعهم بشكل واضح بسبب انخفاض مبيعاتها وأيضاً خوفاً من تلفها في الوقت ذاته.

معقالي اعتبر أن الكهرباء هي عصب الحياة وزيادة ساعات التقنين لا تؤثر فقط في المواطنين بل أيضاً في الإنتاج والدورة الاقتصادية.

ولفت إلى أن مشكلة الكهرباء وأسباب ارتفاع ساعات التقنين أصبحت معروفة لدى الجميع وهو نقص كميات الغاز وخروج محطات عن الخدمة، مؤكداً أنه في الوقت الراهن لا بديل من الطاقات البديلة بالنسبة للتجار رغم أنها مكلفة وأيضاً تحتاج إلى مكان لتركيبها وخصوصاً إذا كانت المحلات ليس فيها مكان لتركيب ألواح الخاصة بالطاقة البديلة مثل بعض المحلات في سوق الحميدية.

وأشار إلى أنه في أحد اجتماعات مجلس إدارة الجمعية تم التطرق إلى موضوع موصفات ألواح الطاقة البديلة لتكون مناسبة للمواصفات السورية، مؤكداً أنه تم إرسال كتاب إلى وزارة الاقتصاد والجمارك العامة للتشديد على المواصفات الفنية لهذه الألواح.

وفي موضوع آخر كشف معقالي أنه تم عقد اجتماع مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلال البرازي وتم طرح العديد من القضايا ومنها تطبيق الموصفات السورية على المستورات وكذلك الحد من زراعة الخضار من الحشائش على مياه الصرف الصحي، وذلك بإجراء دوريات على الفلاحين وتنبيههم على ذلك، مؤكداً أنه تم طرح أيضاً موضوع الغش في الأعلاف والتركيز على نوعية الأعلاف سواء للأبقار أو الدواجن.

> طالبنا بمنع زراعة الخضار من الحشائش على مياه الصرف الصحي

مصروف جديد لأهالي حلب

ألواح «البوظ» ٤٠٠٠- ٨٠٠٠ ل.س للواحد والمحافظة لا تتابع والتموين لا تخالف

حلب- خالد زنكلو

فاقم تقنين التيار الكهربائي وارتفاع سعر المازوت في السوق السوداء بحلب من أزمة الحصول على ألواح البوظ أو الثلج، التي تضاعف سعرها ليصل إلى ٨ آلاف ليرة سورية للوح الواحد، في ظل ندرة المعامل التي توفر المنتج.

وفرضت درجات الحرارة، مع تسجيلها معدلات ارتفاع جديدة في «آب اللهاب»، واقعاً جديداً لا يمكن الاستغناء فيه عن استخدام البوظ سواء لمياه الشرب أو لتبريد المأكولات في البرادات والثلاجات، مع استمرار فرض تقنين التيار الكهربائي، والذي لا تتعدى ساعات وصله أكثر من ٤ ساعات يومياً مقسمة على فترتين نهارية وليلية.

وأوضح قاطنون في شطري المدينة الغربي والشرقي، المحرومين من الكهرباء، لـ«الوطن» أن كهرباء مولدات الأمبير لم تعد توفر المياه الباردة في البرادات بسبب ارتفاع درجات الحرارة لتلامس أو تزيد على ٤٠ درجة مئوية، الأمر الذي يضطرهم إلى شراء ألواح البوظ بسعرها المرتفع، والذي يفوق قدرتهم الشرائية.

ويقول أبو أحمد أختريني، من سكان حي الشعار شرقي المدينة لـ«الوطن» إنه لم يكن بحسبانه أن يخصص ٤ آلاف ليرة يومياً من دخله اليومي، من عمله كبائع بسطة للخضار والفواكه، لشراء نصف لوح بوظ بغية توفير الماء البارد لعائلته صباحاً ومساء لأنه لا يمكن احتمال شرب الماء ساخناً في مثل هذا الظرف المناخي.

ويروي محمود السيد، سائق تكسي عمومي، لـ«الوطن» معاناته في تأمين البوظ لعائلته: «اضطررت إلى شراء نصف لوح البوظ وبسعر ٤ آلاف ليرة، كما صرفت بنزين بأكثر من ٤ آلاف ليرة قيمة سعره في السوق السوداء خلال تجوالي بالسيارة للعثور على بائع بوظ، بعد أن قصدت أكثر من حي حتى عثرت على بائع عند حديقة سيف الدولة».

من جهته، اضطر أبو محمد حميدي للوقوف أكثر من نصف ساعة على دور ألواح الثلج في حي بستان القصر الشعبي، للحصول على المادة «التي لا غنى عنها حالياً، الموجودة داخل ألواح البوظ، كما لا يوفر بائعو الألواح الشروط الصحية من تعقيم الآلات الحادة المستخدمة في تقطيع الألواح إلى حفظها داخل خرق ألبسة ملوثة»، وفق قول أبو حميد الكهربجي لـ«الوطن».

ويعتمد بائعو الفروج والسمك إلى استخدام ألواح الثلج بهدف الحفاظ على درجة برودة مقبولة لها داخل البرادات والثلاجات الخاصة بها لمنع تلفها، ولذلك يستجرون كميات كبيرة من الألواح على مدار الساعة، ما يزيد من تكاليف مبيعاتهم «التي نحملها على سعر البيع للمستهلك في فصل الصيف وعند فرض ساعات تقنين كبيرة للتيار الكهربائي لأنه لا طاقة لنا على استخدام المولدات الكهربائية لتبريد المحفوظات بسبب ارتفاع سعر ليتر المازوت اللازم لتشغيلها في السوق الموازي إلى ٢٥٠٠ ليرة».

كما اضطر بعض أصحاب المؤونة المخزنة في ثلاجات داخل بيوتهم إلى شراء ألواح البوظ يومياً لوضعها بين أكياس المؤونة للحيلولة دون تلفها، وهو ما زاد من قيمة تخزين المؤونة «التي أصبحت عبئاً كبيراً علينا مع الظلم الذي نتعرض له جراء ساعات التقنين الطويلة للتيار الكهربائي، والتي تصل أحياناً إلى ١٧ ساعة قطع متواصلة خلال النهار وفي عز ارتفاع درجات الحرارة»، بحسب قول إحدى السيدات لـ«الوطن».

المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حلب لم يحرك ساكناً لجهة فرض تسعيرته التي أقرها في آذار الماضي على ألواح الثلج، والبالغة ١٠٠٠ ليرة للوح الواحد من المصنع، كما أنه لم تصدر أي مخالفات لبائعي ومصنعي ألواح الثلج من قبل مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك، على الرغم من وصول سعر اللوح إلى ٨ آلاف ليرة بمقاييسه المعتمدة.

وتضاف إلى عناء تأمين مصدر رزق إضافي لعائلتي كوني موظفاً حكومياً يقسم غلاء المعيشة راتبي في الأيام الأولى من الشهر»، وطالب مشترون للبوظ من سوق باب جنين بمركز المدينة الجهات الرقابية بوضع بائعي ألواح الثلج والمعامل المنتجة لها تحت مجهر رقابتها «لأن بعض مصانع الثلج تعتمد على مياه آبار ملوثة وغير صالحة للاستخدام البشري بدليل الشوائب

حفر أبار وتوليد طاقة شمسية

مشروع لتنمية القرى الشرقية في السويداء

السويداء -عبير صيموعة

بدأت محافظة السويداء بتنفيذ مشروع عملاق لتنمية الشريط الحدودي للقرى الشرقية في المحافظة عن طريق استثمار آلاف الدونمات التي تعود ملكيتها للدولة لإقامة المشاريع الزراعية المروية بحفر آبار جوفية أو سطحية والاعتماد على الزراعات العالية القيمة الاقتصادية من المزروعات العلفية إضافة إلى المزروعات الغذائية والطبية التي تتلاءم مع البيئة من بعد تجهيزها وتوزيعها بالآلية المناسبة على الأسر الأكثر فقراً في المحافظة وتكون الأولوية لسكان المناطق الأقرب إلى المواقع التي تتم زراعتها.

وبينت رئيسة اللجنة التي تعمل على إنجاز دراسة مشروع التنمية سهى الجرماني أن الهدف من المشروع تحقيق الأمن المائي والغذائي لأبناء المحافظة حيث يحقق المشروع توجيهات الحكومة بإيجاد مناطق الاستثمار جديدة ذات تصاريف مياه جيدة والتخفيف عن مناطق الاستثمار الحالية حرصاً على مناسيب المياه الحالية، إضافة إلى استثمار الطاقات المتجددة وخاصة أن هذه المناطق تعتبر من أغنى المناطق بشدة الإشعاع الشمسي والطاقة الريحية وبالتالي اعتبارها نواة لمشروع توليد الطاقة الشمسية والريحية ليس لتخديم المشروع فقط وإنما لرفد المنطقة الجنوبية في المحافظة كاملة بالطاقة.

وأضافت: وخلق بيئة مناسبة لتطوير وتربية الثروة الحيوانية من جمال وأبقار وماعز وأغنام ودواجن ودعم الاقتصاد الريفي من خلال تخصيص مساحات للزراعات الرعوية من برسيم وشعير -سيسبان- وغيرها والتي تتحمل الجفاف وملوحة التربة إضافة إلى الزراعات الطبية والزعفران والشيح والزعتر وغيرها مع مساهمته بوقف زحف الصحراء والتعرية باستثمار الأراضي الهامشية فضلا عن مكافحة البطالة والفقر.

ولفتت الجرماني إلى أنه تم تحديد ثلاثة عقارات من المنطقة الهامشية الواقعة على جانبي طريق الرشيدة -الزلف وأخذ عينات من التربة وتحليلها لبيان عدم تملحها، حيث تبين أنها صالحة للزراعة كما تمت دراسة المياه الجوفية وقد أكد التقرير الجيوفزيائي وجود مياه جوفية على طبقتين بعمق ٥٠٠ متر و٦٠٠ متر وذات معطائية جيدة مع وجود تربة زراعية بسماكة لا تقل عن ٥ أمتار، مشيرة أنه بناء على توجيهات المحافظ همام دبيات بدأ الرفع الطبوغرافي للعقارات التي تم تحديدها بأيدي الفرقة الطبوغرافية في الخدمات الفنية حيث تم رفع ٣٥٠ هكتاراً من العقار الأول المحاذي للطريق.

وبينت الجرماني أنه في الاجتماع الأخير مع المحافظ طالبت اللجنة بإدراج المشروع ضمن خطة وزارة الموارد المائية والبدء بحفر بئر استكشافي في الموقع إضافة إلى المطالبة بتحديد نحو ٢٠ -٣٠ دونماً حول البئر والتنسيق مع مركز البحوث الزراعية لاستثمارها وتجريب الزراعات المناسبة للموقع والتي تمت تحديدها عبر اللجنة سابقاً، منوهة بدعم المحافظ لعمل اللجنة من حيث موافقته على إعداد مذكرة للوزارة المعنية، إضافة إلى توجيهه لمديرية الموارد المائية والخدمات والزراعة لتأمين الآليات لإنهاء الرفع الطبوغرافي للعقار الأول في المشروع.

إذا زاد سائق التكسي أو السرفيس على التعرفة يغرم بمليون ليرة

سارة المقداد

يبدو أن المعركة القاسية التي يقحم العامل السوري مضطراً نفسه فيها يومياً عند مواقف الحافلات العمومية، باتت الأكثر كارثية نتيجة انتظاره لعدة ساعات حافلة ما تقلّه إلى مقر عمله، من دون أن يُخصم من راتبه بضعة آلاف ليرة سورية نتيجة تأخره، أو أن يُفاجَأ بفصله، وفي أسوأ الأحوال يُقدم استقالته بسبب أجور النقل المُتملصة من رقابة الجهات المعنية.

ورغم وضع المواطنين الحق على تلك الجهات، إلا أن الأخيرة تؤكد «ضرورة لجوء المواطن إلى الشكوى عبر الاتصال بـ١١٥ لتوقيف سائقي المركبات العامة المخالفة، وحجز المركبة فوراً»، بحسب تصريح عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في محافظة دمشق مازن الدباس لـ«الوطن».

وقال الدباس: إن السائق الذي يزيد تعرفة الركوب من تلقاء نفسه، يُحال للقضاء ويُخالف بمليون ليرة سورية تحديداً عند مخالفة تسعيرة ركوب السرفيس وتقاضي ٢٠٠ ل.س بدلاً من ١٣٠ ليرة، في حال وصلت شكوى ضده، ولكن «ليش ما حدا بيشتكي»، موضحاً قضية أجور التكاسي المرتفعة أن المحافظة أكدت على المواطن دفع ضعف المبلغ فقط الذي يظهر على العداد، من دون أي زيادة أخرى.

وعن إمكانية خفض أجور النقل المُحددة في حال تأمين سوائق الطاقة والوقود وكل ما يلزم لمعالجة هذه المعضلة، بيّن الدباس أنها لن تنخفض، فالأجور تم وضعها بناءً على دراسة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي شملت كل الاعتبارات، من زيادة سعر المواد وتأثيرها على أسعار قطع الغيار وغيرها.

ورغم تكرار مسؤولي قطاع النقل والمواصلات حديثهم عن ثقافة الشكوى، إلا أن بعض السائقين ضربوا كلّ القوانين عرض الحائط، واضعين أسعارهم حسب مزاجهم، متحكّمين بحاجة المنتظرين على أطراف الشوارع.

ريم - عاملة في القطاع العام بيّنت لـ«الوطن» أنها تضع أكثر من نصف راتبها أجور مواصلات بين منزلها وعملها، رغم مفاصلتها الدائمة مع سائق التكسي وكأننا في بورصة اقتصادية عالمية، ناهيك عن السائق الذي يُجيبك ببساطة «إذا ما عجبك لا تطلع.. أو روح اشتكي» على حسب تعبيرها.

أما يزن - موظف في القطاع الخاص، فمصيبته متعددة الأطراف، حيث أصدر مديره قراراً حاسماً ينص على خصم آلاف الليرات من راتب كلّ موظف يتأخر بالمجيء ولو بالدقائق، ما دفعه إلى تقديم استقالته، قائلاً: «لشو الشغل.. راتبي كله أجرة مواصلات».

ومع غلاء أجور النقل وقلّتها فرضت الحاجة على بعض الموظفين إيجاد حلول سريعة تعوضهم عن هدر وقتهم لساعات متعددة، كاستئجار مسكن داخل أحياء العاصمة، إلا أن الإيجارات كانت ثقيلة جداً على كاهلهم.

لؤي - عاملٌ في القطاع الخاص أيضاً قال لـ«الوطن»: إنه لجأ للسكن في منطقة جرمانا باعتبارها من الأماكن القريبة على مدينة دمشق، والإيجارات فيها أقل من العاصمة، ولكنه وقع بفخّ المواصلات فلا سرفيس أو باص يجعله يصل إلى البرامكة مباشرة، ما يضطره للركوب في «التكسي المشترك» والذي يتم فيه تقاسم ١٠ آلاف ليرة تقريباً على ٤ أشخاص، ما يعني دفع ٥ آلاف كلّ يوم (روحة - رجعة) دون المصاريف المعيشية الأخرى.

ورصدت «الوطن» أسعار تعرفة التكاسي في بعض مناطق دمشق خلال وقت الذروة، حيث طالبَ سائق تكسي بنحو ١٥٠٠٠ ل.س من جسر الرئيس إلى ضاحية قدسيا، وآخر بـ٥٠٠٠ ل.س من منطقة المهاجرين إلى ساحة باب توما، وبحوالي ٧٠٠٠ ل.س من شارع خالد بن الوليد إلى حي القصاع.